مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد1 – جوان 2019

ظاهرة الصراعات الاثنية فى الشرق الاوسط "الصراع التركي – الكردي نموذجاً"

The Ethnic Conflicts in Middle East Kurds- Turks as a Model

د. أحمد عارف ارحيّل الكفارنة، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية،الأردن
Dr.alkafarneh@yahoo.com
د. عبد السلام النجادات*، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية،الأردن
drnajadat@gmail.com

تاريخ التسليم:(2019/01/28)، تاريخ المراجعة:(2019/03/19)،تاريخ القبول:(2019/04/17)

ملخص :

تعتبر الاثنية ظاهرة معقدة ومركبة وقديمة حيث يستدعى تحليلها وفهمها الإحاطة بالأبعاد النفسية والاجتماعية والمادية التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة ،لذلك اكتسب مفهوم الاثنية أهمية خاصة في كافة المناطق من العالم،أما منطقة الشرق الأوسط فأنها تقف خلف كل الصراعات التي تشهدها دول المنطقة ،حيث تطرح الجماعات الاثنية مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام والمجتمع السياسي الذى تعيش فيه، وعلى ضوء ذلك من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها تحاول الدراسة التعرف على هذا المفهوم من الصراعات وتطبيقه على الصراع "الكردي – التركي "كنموذج لهذه الصراعات المزمنة.

خلصت الدراسة إلى أن الدول التي تتألف من اثنيات متعددة لا يمكن لها فرض هوية الدولة أو الهوية القومية أو صفه جزئية على مكوناتها، لان ذلك يثير النعرات العنصرية والطائفية.

الكلمات المفتاحية: الصراع، الاثنيه، الشرق الاوسط ، حزب العمال الكردستاني

Abstract :

Ethnicity is one of the complex and ancient phenomena that requires deep knowledge of the social, psychological and material dimensions representing the specific context of this phenomenon to be able to analyze it objectively. Therefore, the concept of ethnicity has gained special significance worldwide. As for the Middle East, ethnicity is argued to be the reason of all conflicts in the region, as ethnic groups have their own demands for their future children with respect to the political regime and community they live in. in most cases, these demands are related to language, traditions, customs and heritage of these ethnic groups, emphasizing at the same time their desire for rebellion and independence. In light of this, the current study attempts to identify the concept of ethnic conflicts by taking the Kurds-Turks conflict as a model of such chronic conflicts.

Keywords : Conflict, ethnic, Middle East, PKK

* **المؤلف المراسل: د.عبد السلام النجادات، الإيميل: drnajadat@gmail.com**

مقدمة:

إن للحركات الإثنية أثار كبيرة على استقرار المجتمعات التي تتواجد فيها، وابرز مثال على ذالك ما حصل (للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا)، كما إن دولا أخرى بات الانقسام خطرا يداهمها نتيجة لوجود حركات اثنيه تدعو إلى الانفصال، ومن هذه الدول (سريلانكا والسودان واندونيسيا وإيران وتركيا والعراق) . لقد أدت الاتفاقيات بين الدول المنتصرة على تقسيم الدولة العثمانية ضد مصالح شعوب هذه المنطقة ذات القوميات المتعددة، وبالأخص ضد مصالح الشعب الكوردي، حيث وعدتهم في البداية ثم خذلتهم في النهاية، وقد جاءت اتفاقية سايكس بيكو لتؤكد تجزئة منطقة كردستان . ويرجع سبب اندلاع الصراعات الإثنية إلى مزيج معقد من الدوافع يتمثل أبرزها في ضعف الاندماج بين الشعوب داخل الدولة، وذالك بفعل التخطيط العشوائي لحدود تلك الدول، مما أدى إلى عدم تطابق الحدود السياسية مع التجمعات السكانية، لقد برزت القضية الكردية وهى محور البحث في المنطقة منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي بعد انهيار الدولة العثمانية كأهم مشكلة تواجه تركيا الحديثة ، فبعد أن جرى التغاضي عن معاهدة سيفر 1920، وانحياز القوى الكبرى إلى جانب تركيا، جرى إبرام معاهدة لوزان 1923 التي تناست الأكراد وحقوقهم، وكان ذلك بداية هذه القضية التي أصبحت مصدر قلق وتوتر للعديد من دول المنطقة وازدادت تعقيداً مع مرور الأيام تاركة آثاراً سياسية وإنسانية كبيرة وخطيرة.والأكراد هم أحد أقدم شعوب الشرقين الأوسط والأدنى، تركوا أثراً ملحوظاً في تاريخ المنطقة، وشاركوا تقريباً في أهم أحداثها الماضية، وساهم الأكراد مساهمة كبيرة في التطور الروحي لشعوب تركيا وإيران والبلدان العربية التي يقطنون بها، وهم شعب يعيش في منطقة جبلية تدعى كردستان، ويمتد وطنهم عبر أجزاء متجاورة من إيران والعراق وسوريا وتركيا، ومعظمهم من المسلمين السنة وقلةً منهم شيعة في إيران، يتكلمون لغة خاصة بهم وهي اللغة الكردية، وإن كان أكراد العراق وأكراد سوريا يتكلمون اللغة العربية ويجيد العديد منهم كتابتها، ويغلب على وضعهم الاجتماعي النظام القبلي حيث أن لديهم نزعة قوية حاولت القوى الدولية تحريكها واستغلالها حسب الظروف.

تتركز النسبة الكبيرة من الأكراد في دولة تركيا الحديثة ويسكن المنطقة الواقعة في شرق تركيا حوالي 13 مليون كردياً ويشكلون ما نسبته 65% من الأكراد، طالب الأكراد بعد تفكك الدولة العثمانية بالانفصال وتكوين دولتهم الخاصة إلاأن تركيا عارضت ذلك رقم موافقتها على ذلك أمام المجتمع الدولي وكانت رغبة الدول الاستعمارية في ذلك الوقت متناغماً مع المخطط التركي رغم الوعود التي أعطتها بريطانيا للأكراد بإنشاء دولتهم المستقلة في حال وقوفها بجانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، ولكن لم يتم ذلك حيث قاموا الأكراد بعدة ثورات وإنشاء تنظيم اتحاد العمال الكردستاني لتمثيلهم وبدأوا بإنشاء التنظيمات العسكرية التابعة له وتسليحها وتدريبها.

وتصاعدت حدة الهجمات المتكررة بين الطرفين وتطورت الأحداث في عقد تسعينات القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان حيث بدأت الحكومة التركية بتضييق الخناق على الحزب وناشطيه بعد تزايد وتيرة الصدامات بين الطرفين.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الأكراد يتوزعون في أربع مناطق سياسية هي تركيا والعراق وسوريا وإيران، وأن الصراع التركي –الكردي أصبح معضلة وتطور إلى تحدى امتزج بالدم والسلاح بين الأكراد ولأتراك ويبدو أن هذه المشكلة أصبح فيها تداخلات أثرت عليها ،أهمها احتلال العراق والتدخل الإيراني والإسرائيلي وثورات الربيع العربي لاحقا ولذلك لابد للدراسة من الوقوف على الصراع التركي _ الكردي و التطرق إلى هذه المحاور الهامة كونها لها الأثر الأكبر في هذا الصراع، الممتد منذ فترة زمنية بعيدة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على ما يلي:

أ- القضية الكردية من حيث نشأتها وحقيقتها وصراعها مع دول الإقليم عامة وتركيا خاصة.

ب- الدراسات الأكاديمية والإستراتيجية التي بحثت في الصراع التركي – الكردي ما زالت محدودة، ولهذا جاءت هذه الدراسة كخطوة تكميلية لمعرفة الأسباب الحقيقية للصراع الكردي – التركي وخوف الأتراك من خطورة التنظيمات الكردية المسلحة من اجل تشكيل الدولة الكردية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ما يلي:

1- الدراسة المعمقة للقضية الكردية– التركية وأسبابها

2- مدى تأثير الأكراد وقضيتهم على دول المنطقة.

3- التعرف على الأطراف التي تستغل الورقة الكردية لمصالحها وتحركها في الوقت المناسب

فرضيات البحث:

1- إن الصراع على المصالح بين مكونات الدولة الواحدة، يمكن معالجته عن طريق المبادئ الديمقراطية وتعزيز محاولات التعايش السلمي. غير انه كلما تنوعت التركيبة الإثنية كلما أثر ذلك سلبا على الاستقرار السياسي للدولة، وإذا لم تستطيع الدولة احتواء هذه الظاهرة وتقديم الحلول الممكنة أدى ذلك إلى تهديد الأمن الوطني.

2-تواجه تركيا حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والفوضى والإرهاب نتيجة عدم حل المسألة الكردية بالتفاهم والحوار الوطني والوسائل الديمقراطية من اجل السلم المجتمعي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة محمد مهدى عاشور(2002):التعددية الاثنية "إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. تتحدث الدراسة عن التعددية الأثنية وكيف تكتسب أهمية خاصة بسبب كونها وراء الصراعات التي تشهدها مجتمعات ودول كثيرة في مختلف أنحاء العالم، وأدت إلى انهيار دول مثل الصومال وليبيريا، أو إلى حروب طويلة وتغيير أنظمة سياسية في دول مثل الكونغو والسودان ورواندا وبوروندي،أو إلى أزمات وتوترات وانقسامات سياسية مثل إندونيسيا وإسبانيا والولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية وقد عنيت الدراسة بالتركيز على أبعاد العلاقة بين التعددية الأثنية والنظام السياسي والتحقق من مجموعة من الأفكار والافتراضات في هذا المجال، مثل العلاقة بين مطالب الجماعات الأثنية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. كما يعرف الأثنية واتجاهات تحليلها ومطالب الجماعات الأثنية وألوياتها والمسار الذي تتخذه، ويعرض استراتيجيات إدارة التعددية الأثنية ومؤسساتها وسياساتها.

2- دراسة هاليداي واخرون،"(2006) :الأكراد في العراق وإيران وتركيا. ، حيث تعالج هذه الدراسة المسالة الإثنية في الشرق الأوسط الدول العربية وإيران تركيا وتعالج المسالة بالنسبة للاثنية الكردية في العراق وإيران وتركيا،ويقدم الباحثون فهما علميا للاثنية ودور اللغة والثقافة والدين في تعيين الاثنية. ويناقش هشام داوود وسامي زبيدة وجويس بلاو في هذه الدراسة إشكاليات السلطة واللغة والدين وعلاقتها وتفاعلاتها مع الإثنية مع النظر بشكل خاص إلى حالة الكرد في العراق باعتبارها اليوم قضية ساخنة، و لكن على نحو عام و قد عادت قضيا التعددية الإثنية والدينية والغوية تطرح بقوة في السنوات الأخيرة.

3- دراسة محمود أبو العينين،(2008) :"إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا، وقد،إستعرض الباحث في دراسته أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفجر الصراعات الإثنية في القارة الأفريقية ،معرجا على بعض بؤر التوتر والنزاعات، وقدر ركزت الدراسة على تناول الظاهرة العرقية من منظور سياسي بحث،أي من حيث علاقة تلك الجماعات الإثنية بالدولة والمحيط الخارجي ،وقد ختم الباحث دراسته بفصل تحليلي لحالة جنوب السودان

منهجية البحث:

اعتمدنا على أساليب ومناهج البحث العلمي التالية:

أ- **المنهج التاريخي:** يعتمد هذا المنهج على معرفة الأحداث والوقائع المرتبطة بتطور القضية الكردية وتطور الصراع التركي الكردي.

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** يقوم على وصف المشاكل والحوادث والظواهر المتعلقة بالقضية الكردية والصراع التركي –الكردي ثم تحليلها وتفسيرها للخروج بالاستنتاجات اللازمة لمعرفة دورها والخروج بتوصيات.

ج_ **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال تسليط الضوء على تركيا التي تشهد نزاعات إثنية باستمرار ودراسة العوامل المؤدية إلى هذه الديمومة مع التركيز على طرق تعامل الأنظمة المتعاقبة مع المشكلة ثم مدى إسهامات الإصلاحات المستحدثة في احتواء الظاهرة ومدى اعتبار الفيدرالية كحل وإمكانية تعميم ذلك من عدمه على باقي الدول.

الفصل الأول

مفهوم الاثنية ومطالبها:

المبحث الاول

1 -1: مفهوم النزاع الإثني:

الاثنية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين واي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية ، وتعيش في إطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات

فالأثنية مصطلح يشير إلي جماعة لا تعرف بالنظر إلي المؤسسات السياسية ، ولكن بالنظر إلي علاقات الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها

تشير الموسوعة البريطانية للجماعة العرقية أو الأثنية إلي أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع اكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة ،والروابط القومية أو الثقافية .لكن هناك تعريفات أخرى ترتكز على علاقات القوة في المجتمع ،فترى الجماعة الأثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسها وتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائزة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة، الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية والاجتماعية الاقتصادية في محن مصطلح أثنية (عرقية) ETHNICITY تعني أناس أو قوم. وتدل الأثنية على الرمز والشعار للفرد وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد عن المجموعة الأثنية التي ينتمي إليها ، فهذا التعريف يركز على الانتماء العرقي ، والأصل هو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات الأثنية في العلوم لاجتماعية والسياسي، فالأصل هو الذي يميز شخصا عن الآخر أي بين نحن وهم. وهناك من يرى أن لفظة إثنيةETHNICIT يقابل في المدلول لفظة امةNATION ،وقوامها لدى اليونان جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل.ومن جانب أخر فقد كان الأوربيون – في العصور الوسطى يطلقون لفظة أثنية على من هم ليسوا مسحيين أو يهود، إذن فعبارة الجماعة الأثنية آنذاك كانت تعني كل جماعة يدين أفرادها بدين غير المسيحية أو اليهودية يطالبون بالمساواة

(Smith, Antony,1995,p39)

ويتناولها جورج قرم بقوله :"إن الاثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الاثنية هما الدين واللغة لتكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الاثنية ، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ، ولا تشاطرهما فيهما جماعات (قرم، جورج،1979، ص11) اجتماعية أخرى يذهب أغلب الباحثين مثل جيري مولر وجيمس هيبا ريمانا إلى اعتبار أنّ النزاع الإثني والشعور بالقومية هو موجة المستقبل لأنّ حدّة النزاعات الأثنية ازدادت بشدّة منذّ الستينات خاصة في الدول الإفريقية، لذلك فإنّ موجات الحداثة التّي تحدث عنها الكثير من الباحثين "كبرجنسكي" لم تغير شيء، فبدل أنّ تتقلص النزاعات الإثنية ازدادت وأصبح أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة وحتّى المجتمع الدولي.

فالنزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات الإثنية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى تغيير الوضع القائم.

فحسب "جيمس فيرون" وديفيد لابتي من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979م، فيعتبران أنّ النزاع الاثني هو نزاع بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة و المشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها تغيير الوضع القائم فيعرفها على أنّها حرب نتيجة وجود المأزق الأمني والخوف من نوايا المجموعات الأثنية الأخرى، في حين يعرفها "جون أنغسترن "على أنّها رغبة الجماعة في الانفصال، لكن ليست كل جماعة ترغب في الانفصال ونخلص من هذا العنصر بأنّ مفهوم النزاع الاثني هو عبارة عن تصادم بين جماعتين أو أكثر حول عدة أسباب معينة بهدف تغيير الوضع القائم وهي نزاعات مستعصية الحل لغلبة الطابع الثقافي عليه(Heinz jurgen،2006,p12)

تحتل التراعات الاثنية حاليا مكانة مهمة على الساحة الدولية، و تمييز التراعات الاثنية عن أنواع التراعات الأخرى يفترض فهما متقدما للحالة ، لكن من المهم كذلك صياغة تعريف يؤطر مع الأبعاد ما دون الدول لهذا النوع من النزاع . وحسب "ميشال براون"النزاعات الاثنية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل إقتصادية سياسية، إجتماعية، إقليمية أو ببساطة النزاع الاثني يمكن أن يفهم علاقه طريقة أو نمط لعنف منظم إذ تقاس المجموعات والقيم بمنطقة الاثنية،هذه التعاريف و إن استطعنا تطبيقها على مجموع التراعات الاثنية لا تسمح بالقيام بالتفريق ما بين النزاعات التي تأخذ في الاعتبار هذه الفروق الدقيقة، وواقعيا يمكن أن تطبق على حروب ما بين جماعتين في دولتين مختلفتين . لذلك إقترح بعض الباحثين إضافة عنصرين للتعريف و هما "طلب الاستقلال " او الدولة الفيدرالية أما التراع الاثني عند "ميشال هاوارد "،فهو مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات ما بين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها، أو أن هذه التراعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها .وحسب "فيرون"

تظهر النزاعات الاثنية كشكل من أشكال الحرب الانفصالية و ذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي يحكمها نظام الاغلبية التي لا تمنح حقوق الاقليات . وحسب "لاك وروتشيلد ,"هي حرب من نتاج الشعور بانعدام الأمن عندما تظهر مجموعة اثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الاثنية الأخرى التي تبادلها العداء .أما "تيد غور "يعرف النزاع الاثني على أنه جماعة تعرف نفسها بإستخدام الاثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسين.
وحسب "جون انغسترون" فإن الرغبة في الاستقلال أو الانفصال تسمح لإيجاد الحد الفاصل بين نزاع ما بين الدول ونزاع مادون الدول وكذلك القيام بالمقارنة ما بين النزاعات الاثنية و السياسية والإيديولوجية ،لكن ليس لكل الجماعات الاثنية هدف إنفصالي.

2-1:مطالب المجموعة الأثنية ودوافعها :

لقد أضحت الصورة المشتركة لأغلب المجتمعات المتنوعة اثنيا تتمثل في مسالة التوتر والشحن الإثني، تعد منطقة الشرق الاوسط من أمثلة النزاعات الإثنية ذات الخصوصية الحديثة لهذا الواقع التعددي، من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره ، أو من حيث رفضه وعدم الاكتراث به كحقيقة هيكلية يتميز بها هذا المجتمع ، فقد أصبحت المنطقة مرادفة لحالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن بشكل مستمر، فالشرق الأوسط يمثل المجال الأمثل لدراسة وفهم مطالب الجماعات الإثنية .وهي تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيار مؤسسات الدولة كما يحصل الآن فى سوريا والعراق وافغانستان ولبنان، والمعاناه من انتشار الأوبئة والجريمة ، وانهيار حكم القانون ، وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب .

وتنادي الجماعات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي ، و الإثنية الأقل تطالب بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة كما في السودان السابقة (قبل التقسيم) ونيجيريا .وتطالب الجماعات الإثنية باحترام عاداتها والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات، مثل مطالب السيخ البريطان، والنساء المسلمات البريطانيات الذين يعملون في الجيش والأمن بارتداء لباسهم حسب التعاليم الدينية أو العادات والتقاليد .

2-الجماعات الأثنية مطالب تتمثل في الانفصال أو الحكم الذاتي الاستقلال الإداري المناصب العامة ومسألة الأرض.والجماعات الأثنية عادة ما تطرح مبررات تاريخية آو إدارية بمطالبها كان تكون أكثر تعليما وكفاءة وخبرة ، وتستند المطالبة التاريخية إلى حيازة الأرض أو الإقليم ، قبل التحولات السياسية التي خلقت الواقع الجديد كالاستعمار الذي غير كثيرا أوضاع الاثنيات وعليه فان الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات الأثنية بين دولتين أو أكثر كما أنها من جهة أدت إلى وجود جماعات أثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة وهو الأمر الذي شجع على تزايد

حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف ، وفي مرحلة ما بعد الاستعمار أيضا تعقدت المطالب الأثنية مثلا المجموعات التي كان لها دور نضالي في التحرر والاستقلال، بحيث نجد أن الدول الإفريقية ما بعد الاستعمارية احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي(بنافي،القضيةالكرديه،2013)

3-تشدد الجماعات المستبعدة مطالبها من خلال وسائل غير مشروعه للحصول على مطالبها، كالتمرد مثلا، و في هذا الصدد يمكن القول ، "إن التعددية الطائفية على لا تتحول إلى مشكلة تهدد الديمقراطية كما تهدد الحياة الوطنية، حتى في الدول الاستبدادية إلا عندما يتغلب الانتماء للطائفة آو العشيرة على الانتماء للجماعة الوطنية ،أو يمحوه أو يتنازع معه ، أو عندما يصبح الإطار الوحيد للتضامن، و لا يحصل ذلك إلا نتيجة نقص وعطب في النظام السياسي العام، و النخب السائدة هي التي تشحن التمايز الطائفي و القبلي بمفاعيل ومدلولات سياسية وتستخدمه لهذه الغايات. ولا بد من الاعتراف "إن الأقليات الإثنية في مطالبها إذا هي تبنت في خطابها مبدأ العنف والحقد والنعرات الضيقة تتحول إلى عائق نحو الديمقراطية بل تؤدي إلى نزاعات إثنية تشن حروبًا أهلية تعود بالبلد إلى الخلف كما هو حال بعض البلدان الإفريقية. ولكن إذا كانت هذه الأقليات الإثنية -كما هو نموذج بلغاريا- تتبنى خطابًا سياسيًّا، وتشارك بفاعلية في معترك الحياة السياسية في البلد، حتى وإن كانت تشكّل انطواءً هوياتيًّا، فإنها تساهم في الديمقراطية. وهنا كذلك يرتبط الأمر بنظام الدولة المركزية القائم هل يسمح بهذه المطالب، ومدى استجابته لها، وانفتاحه على هذه الأقليات ومنحها مساحة للتعبير عن موقفها سلميًّا وداخل إطار التعددية. ولعل ظهور ما يطلق عليه "أحزاب إثنية" في دول أوروبا الوسطى وأميركا اللاتينية دليل على قدرة هذه الدول على فتح المجال أمام الأقليات كي تدخل معترك الحياة السياسة من خلال ما يُعرف بالأحزاب الإثنية. والأحزاب الإثنية يتم تعريفها على أساس أنها تنظيمات من مجموعات إثنية غير مهيمنة مرخص لها بالمشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية وبرنامجها يحمل مطالب وبرامج ذات طبيعة إثنية أو ثقافية. ووجود أحزاب لأقليات إثنية يعني اعترافًا بدورها في الحياة الديمقراطية والسماح لها بالمشاركة بفاعلية فيها وإدماجها في المجتمع"(. بوبريك، 2013: تقرير صحفى)

3-1: استراتيجيات التعامل مع الجماعات الاثنية

تتنوع هذه الاستراتيجيات لتشمل :

1- الاستيعاب والدمج : و يكون على 3 أنماط

أ- عن طريق تكوين ثقافة وأنظمة تعليم و أساليب تربوية موحدة

ب- استيعاب مادي وذلك عن طريق صهر الجماعات ببعضها إما بإلحاقها بهوية الجماعة الرئيسية أو تكوين هوية جديدة

ج- إستيعاب مؤسسي بإنشاء مؤسسات يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية

2.- إستراتيجية إقتسام السلطة : حيث تقوم على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الاثنية في المجتمع ، و قد تم تطوير هذا النظام بين الكاثوليك و البروتستانت في هولندا. .

3-إستراتيجية القسر : حيث تقوم على الهيمنة و هي الأكثر شيوعا، و تمارسها الاثنيات الكبرى والأقليات الحاكمة و المسيطرة و قد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي واستئصال وترحيل جبري . يمكن القول إلى أن المجموعة الاثنية لا تشكل تهديدا لاستقرار الدول إلا عندما تطرح مشكلة سياسية، وتنشأ المشكلة الاثنية عندما تتحول المجموعة الاثنية إلى حزب أو قناة للسلطة فكل جماعة تمتلك ثقافة خاصة بها لفرضها والتعبير عنها وإذا حرمت من ذلك تحدث الاضطرابات لأن الشعور بالحرمان من الحقوق و فقدان السلطة يولد لدى الجماعة الاثنية تمسكا شديدا بالهوية الثقافية و تطرح عندئذ مشكلة سلطوية (غليون، 1979، ص30). وتحدث المشكلة كذلك عندما تحاول الجماعة الاثنية جعل الانتماء الاثني كيانا سياسيا، فرغم أن التمايز الاثني الذي يوجد في كل البلدان يمكن أن يكون أساسا للغنى و التنوع الثقافي للدولة إذا وجدت سياسات حكومية عقلانية في هذا الصدد كما يمكن أن يكون وسيلة للتفتت ومنه للتراع إذا تعرضت للتسييس و سوء الاستخدام ،إلا أن هذا الأمر الأخير هو الأكثر وقوعا ، فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من كل المحاولات في لبنان بجعل التعدد الطائفي -14 طائفة- عامل غنى لكنه واقعيا هو معرض للتفجير في أية لحظة(الرميحى، 1995، ص15).

المبحث الثاني:

التطور التاريخي للقضية الكردية:

التطور التاريخي للقضية الكردية يرجع إلى القرن الخامس قبل الميلاد حينما استطاع "سيروس"(*) أن يدمر مملكة "ميديا"(*) والتي يعتبرها المؤرخون الوطن الأصلي للأكراد، ثم انتقلت إلى الحكم اليوناني عام 330 ق.م، وتم احتلالها من قبل الأرمن في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد ثم انتقلت السيطرة إلى الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الثالث الميلادي ومن ثم حكمت الإمبراطورية الساسانية كردستان حتى الفتح الإسلامي عام 18 هجرية الموافق 640 ميلادية، وأثناء الحكم الإسلامي استطاعوا أن ينشئوا دويلات كردية مستقلة في المناطق الكردية أو خارجها، واستطاعوا أن يؤلفوا دولة إسلامية واسعة أسسها

(*)حاكم الإمبراطورية الإخمينية وهي من الإمبراطوريات التي ظهرت قبل الميلاد بحوالي 550 ق.م.

(*)مملكة ميديا من أقدم الإمبراطوريات في العالم وعاصمتها اكباتان (كمدان) حاليا في إيران.

صلاح الدين عام 1171م والتي شملت سوريا ومصر وبلاد ما بين النهرين وقام صلاح الدين بدور عظيم في الحرب الصليبية ولكن ضعفت منطقة الأكراد في القرن الخامس عشر بسبب تنافس تركيا وإيران عليها، وعندما نجح الشاه الإيراني الشيعي المذهب إسماعيل الصفوي في الاستيلاء على العراق استنجد الأكراد بالسلطان "سليم الأول" الذي قام بشن حرب على إيران واحتل العراق كله وهزم شاه إيران عام 1514م، وتمت السيطرة على منطقة الأكراد من قبل الإمبراطورية العثمانية واستمر ذلك لمدة 400 سنة (عيسى،2002، ص29) ووضعتها ضمن ثلاث إمارات هي بغداد وديار بكر وأرضروم (الدرة ،1966، ص ص 46-47).

نشأت في القرن السادس عشر الميلادي ما يسمى بالقضية الكردية مع التقسيم الأول لكردستان، وبعد معركة سهل جالديران بين إيران "إسماعيل الصفوي" والإمبراطورية العثمانية، وبموجب الاتفاق الذي وقع بين الدولتين قسمت كردستان إلى قسمين: الأصغر ويتبع إيران حتى اليوم، والأكبر ويتبع الدولة العثمانية، وتعاون أغلب رؤساء الأكراد (الآغات) مع الإمبراطورية العثمانية مقابل منحهم مقاطعات وأحياناً أخرى إمارات، ومن ثم شكلت 15 إمارة حينذاك لتعتبر نواة لبناء هيكل سياسي لهم حتى القرن التاسع عشر (التقرير السنوي الأول،1992،ص 246)

بدأت في نهاية القرن التاسع عشر تتبلور الروح الوطنية لدى الأكراد بمعناها الواعي حيث طالب الأكراد بحكم مستقلة عن الدولة العثمانية وقام السلطان عبد الحميد بتشجيع القومية الكردية لإيجاد مجموعة متميزة ضمن الدولة العثمانية تؤيد وتدور في فلك الحكومة العثمانية (التقرير السنوي الأول، 1992،ص 38)، لإيجاد مجموعة متميزة ضمن الدولة العثمانية تؤيد وتدور في فلك الحكومة العثمانية وشجع حزب الاتحاد والترقي في البداية القوميات المختلفة ومنها الأكراد مما ساهم في اشتداد وتقوية الحركة الوطنية الكردية، خاصة بعد اقصاء السلطان عبد الحميد عن العرش عام 1908 وبعد تسلم حزب الاتحاد والترقي زمام الحكم التركي وحتى انكشفت نزعته القومية تعرضت القومية الكردية من جديد إلى الضغط والكبت حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث شارك الأكراد جنبا إلى جنب مع الجيش التركي وتكبدوا خسائر فادحة في الأرواح. (عيسى،2002،ص34)

عقدت عدة معاهدات من أجل قيام دولة كردية ومنها معاهدة سيفر 1920م ولكن ثورة أتاتورك عمدت إلى اجتذاب الأكراد إلى تركيا ونجحت الرعاية التركية في إسكات الأكراد وجاءت معاهدة لوزان 1923م التي حلت محل سيفر خالية من أية إشارة إلى المطالب الكردية وفي اليوم الذي أغليت فيه الخلافة العثمانية يوم 3 آذار 1924م (روس، 1993،ص 41) أعلنت تركيا رفضها لأية فكرة بمنح الجزء الكردي حكماً ذاتياً ووضع الأكراد تحت قبضة تركيا وباقي الأكراد القاطنين في ولاية الموصل تم ضمهم إلى الدولة العربية الجديدة التي أنشئت في العراق، وهكذا فإن الأكراد توزعوا في نهاية الحرب

العالمية الأولى (1914-1918م) ضمن عدة دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا وأذربيجان، بعدها عادت الحركة الوطنية الكردية مرة أخرى حيث تبلور لديها الوعي والحماس وظهرت طبقة وسطى ذات وعي سياسي مدرك وخاصة بعد برنامج ويلسن(*) المشهور للسلم العالمي الذي اقترح فيه مبدأ تقرير مصير الشعوب التي كانت خاضعة تحت الحكم العثماني مثل العرب والأكراد لحصولهم على الاستقلال وخاصة أكراد تركيا بإنشاء دولة كردية مستقلة تشمل كردستان الشمالي والجنوبي.

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن استيلاء الدول الاستعمارية المنتصرة على ممتلكات الإمبراطوريات والدول المهزومة في هذه الحرب، وأدى تشكيل الدول الجديدة بحدودها السياسية لعدم تطابق مع التكوين القومي تطابقاً تاماً، ولكن المساومات التي جرت بين الدول الاستعمارية أدت إلى تجزئة أوطان الشعوب وإخضاعها لسيطرة الدول الاستعمارية حيث توزع الأكراد كما يلي (الجزيرة موسوعة:2017)

أ- **أكراد تركيا:** النسبة الكبيرة من الأكراد تتركز في دولة تركيا الحديثة ويسكن المنطقة الواقعة في شرق تركيا حوالي 12 مليون كرديا ويشكلون ما نسبته 65% من الأكراد، طالب الكرد بعد تفكك الدولة العثمانية بالانفصال وتكوين دولتهم الخاصة إلا أن تركيا عارضت ذلك رغم موافقتها أمام المجتمع الدولي، وكانت رغبة الدولة الاستعمارية في ذلك الوقت متناغمة مع المخطط التركي رغم الوعود التي أعطتها بريطانيا للأكراد بإنشاء دولتهم المستقلة في حال وقوفهم بجانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وأنشأ الأكراد تنظيم اتحاد العمال الكردستاني لتمثيلهم وبدأوا بإنشاء التنظيمات العسكرية التابعة لهم وتسليحها وتدريبها وتصاعدت حدة الهجمات المتكررة بين الطرفين، وتطورت الأحداث في عقد التسعينات من القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى اعتقال زعيم الحرب عبد الله أوجلان حيث بدأت الحكومة التركية بتضييق الخناق على الحزب وناشطية بعد زيادة وتيرة الصدامات بين الطرفين.

ب- **أكراد العراق:** يبلغ عدد الأكراد المتواجدين في العراق حوالي خمسة ملايين نسمة أي ما يعادل (15-20%) من مجموع السكان يقطنون في محافظات الشمال (أربيل، السليمانية، كركوك، دهوك) ويقر الدستور العراقي بالقومية الكردية وكذلك باللغة الكردية، وقد تم منحهم الحكم الذاتي، وتشكل القضية الكردية تحديا قويا للحكومات العراقية المتعاقبة، وقد اتسمت العلاقة بين الطرفين بالتذبذب وتخللها العديد من الصدامات المسلحة، ويبدو أن الأكراد العراقيين هم الأوفر حظا بين الأكراد في المكاسب التي حققوها من الحكومات التابعة لهم، ويكمن السبب في كثرة المشاكل التي عصبت بالعراق خلال تاريخه الحديث، وساهم الأكراد بعد احتلال العراق في وضع الملف الكردي من جديد أمام الدول التي تحتوي أقليات

(*)هو السير ارنولد ولسن كان مسؤول الإدارة السياسية بين النهرين.

كريدة، ويشاركون حالياً في الحكم بالعراق وحققوا مكاسب كبيرة من خلال وضع الدستور العراقي الجديد واعتراف الدستور بهم كأقلية فاعلة على الصعيد السياسي العراقي.

ج- **الأكراد في سوريا:** يشكل الأكراد أقل التجمعات الكردية بالنسبة للمناطق المجاورة حيث تمتد المناطق التي يسكنونها على طول الشريط الحدودي مع تركيا وأغلبهم نزح إلى أوروبا هربا من اضطهاد الحكومات العراقية والتركية، ولديهم تجمعات سكانية في كل من محافظة حلب ومحافظ دمشق ومحافظة الرقة، ويصل عددهم تقريبا إلى 130000 نسمة وتبلغ نسبتهم حوالي 6.5%.

د- **أكراد إيران:** تبلغ نسبتهم (7%) ويبلغ عددهم حوالي 9.5 مليون نسمة ويقطنون القسم الغربي من إيران كرمن شاه وهمران في منطقة جبال زاغروس الوعرة (الصالح،2017 ،موقع موضوع)

الفصل الثاني

تطور الصراع التركي – الكردي:

يتراوح عدد الأكراد حسب التقديرات من (25–45) مليون نسمة ، ويعيش 85% من مجموع الأكراد في كردستان، والباقي يعيشون خارج كردستان في مناطق مختلفة من العالم، ويشكلون أكراد تركيا أكثر من 50% من الأكراد، حيث يتراوح عددهم ما بين (13–15) مليون نسمة. www.mafhoum.com/press5/atlas.p1

عانت تركيا وما زالت من المشكلة الكردية منذ بدايات الجمهورية الحديثة التي تأسست عام 1923، وورثت الجمهورية هذه المشكلة عن العهد العثماني الذي حاول أن يحلها في إطار الإخاء الإسلامي، وكلفت هذه المشكلة تركيا بين 1985–1998 أكثر من 35 ألف قتيل ومليارات الدولارات بعد أن بدأ حزب العمال الكردستاني حربه المسلحة ضد الدولة التركية عام 1984، وانتهت هذه الحرب باختطاف الاستخبارات الأميركية زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من العاصمة الكينية نيروبي وتسليمه لتركيا عام 1998، وأعلن الحزب بعد ذلك وقف إطلاق النار من جانب واحد ليخيم الاستقرار الأمني على جنوب شرق تركيا بعد ذلك التاريخ، ساهم ذلك في تشجيع الحكومات التركية على القيام بالعديد من الخطوات العملية على طريق حل المشكلة الكردية ديمقراطيا خاصة، بعد أن اعتبر الاتحاد الأوروبي ذلك كأحد الشروط الرئيسية لبد محادثات العضوية مع أنقرة (شبكة المعلومات العالمية الإنترنت)، لذلك اعترفت التعديلات الدستورية والقانونية اليت أقرها البرلمان خلال الأعوام الماضية للأكراد بحق استخدام اللغة الكردية في وسائل الإعلام والمعاهد والمدارس الخاصة بعد أن ألغت الأحكام العرفية التي كانت مطبقة في المنطقة منذ أكثر من 20 عاماً (الدباغ، 2000، ص121).

جاءت تطورات العراق والحقوق التي حصل عليها الأكراد هناك لتضع الأكراد والدولة التركية أمام تحديات جديدة مع تصاعد الشعور القومي لدى أكراد تركيا ودول المنطقة (سوريا وإيران)أيضا، فشلت

الحكومة التركية في جميع مساعيها لإيجاد البديل عن الحزب الكردستاني الذي ما زال يسيطر على الشارع السياسي الكردي الذي لديه ما يكفيه من القوة لخلق المشاكل لتركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة بعد أن اعتبرت قيادات الحزب المذكور قضية الزعيم الكردى "عبدالله اوجلان "القضية الرئيسية لنضالها الذي يهدف لإنقاذه من السجن كخطوة أولى عن طريق نضال الحركة الكردية التي تهدف في البداية لإقامة فدرالية كردية في جنوب شرق البلاد أي كردستان الشمالية وكما هو الحال في كردستان الجنوبية أي شمال العراق، حيث طرح الزعيمم المعتقل أوجلان فكرة الكونفدارلية الكردية التي ستضم الفدراليات الكردية في العراق وسوريا وإيران وتركيا.

تحاول حكومة تركيا التصدي لكل هذه التطورات السياسية والأمنية بعد أن هدد الحزب الكردستاني بالعودة للعمل المسلح إذا لم يلتزم رئيس الوزراء التركي في وقته رجب طيب أردوغان (رئيس الدولة حاليا) الذي وعد بحل المشكلة الكردية ديمقراطياً وسياسياً وسلمياً، حيث سعى حزب العمال الكردستاني لإثبات قوته وسيطرته على الشارع الكردي بعد أن دفع بمئات الآلاف إلى الشوارع للاحتفال بعيد النيروز، ويراهن الكثيرون على سيطرة الحزب الكردستاني على الشارع الكردي ويتوقعون لها أن تتراجع مع السياسات الحكيمة لحكومة أردوغان التي أبدت مرونة كبيرة في معالجة الأحداث الأخيرة التي لم يتدخل فيها الجيش.

تشير الأوساط السياسية إلى مساعي تركيا لإقناع القوى الكردية المستقلة والمعتدلة لأبعادها عن الحزب الكردستاني وأبعاد الشارع الكردي عنه أيضاً، وتعتبر الأوساط المذكورة هذا الهدف ليس مستحيلاً طالما أن غالبية الأكراد يعيشون في المدن الكبيرة مثل أسطنبول وأنقرة وأزمير وأضنة ولم يعودوا يبالون بمقولات الحزب الكردستاني التي تعني العودة للعنف والإرهاب والمشاكل بالنسبة لهم ولجميع أكراد تركيا البالغ عددهم نحو حوالي 15 مليون شخص على الأقل، فيما لم ينجح أي حزب كردي متعاطف مع عبد الله أوجلان في الحصول على أكثر من 5% بسبب قانون الانتخابات التركي الذي يمنع على الأحزاب التي لا تحصل على 10 في المائة من أصول الناخبين دخول البرلمان، لم يمنع هذا الفشل في الانتخابات البرلمانية الأكراد من السيطرة على البلديات في جنوب شرق البلاد حيث يسيطر أتباع وأنصار أوجلان على هذه البلديات وأهمها ديار بكر التي يعتبرها الأكراد عاصمة لكردستان الشمالية.

يبقى التحدي الأكبر بالنسبة للحكومية هو تحقيق التوازن بين الخيارات السياسية الديمقراطية والتدابير الأمنية التي ترى فيها ضرورة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار في عموم البلاد لإثبات قوة الدولة التركية التي قال عنها أردوغان أنها لن تساوم مع منظمة إرهابية ويقصد بها الحزب الكردستاني الذي يبدو واضحا أنه يواجه هو أيضاً تحديات أكبر لإثبات قوته داخل الشارع الكردي المتأثر في جميع الحالات بمجمل المعطيات والتطورات الإقليمية التي سيحدد مستقبلها ومصيرها بدون شك القرار الأميركي الخاص

ليس فقط بالعراق بل أيضاً بإيران وسوريا ودول المنطقة عموماً، ويثبت كل ذلك أن القضية الكردية كانت وستبقى الورقة الأكثر ربحا في أسواق البورصة السياسية التي سيحدد أسعارها الآخرون وقبل الأكراد، وهم الخاسرون حتى الآن.

2-1 :العمل المسلح للأكراد في تركيا:

مرت كردستان التركية بتطورات عسكرية وتقلبات عديدة منذ ظهور الجمهورية التركية في عشرينيات القرن الماضي مروراً بعهد الانقلابات في السبعينيات وانتهاء بالعهد التعددي الراهن، ومع نهاية عام 1923 بدأ التمرد الكردي المسلح، وما أن تسمى الرئيس مصطفى كمال بلقبه "أتاتورك" الذي يعني "أبو الأتراك" حتى بدأ في تطبيق سياسة التتريك وما انجر عنها من إدماج الكرد أو "أتراك الجبل" كما يشيع في الأدبيات التركية (سلطان،1995،ص70).

شكل زعماء القبائل الكردية قادة الثورة ضد الجيش التركي، وقد حركت ثورتهم سياسة أتاتورك الداعية إلى إبعاد الدين الإسلامي وإعلاء شأن القومية الطورانية، ومن سنة 1925-1938 مرت منطقة كردستان التركية بثلاث ثورات كبيرة هي:

أ- ثورة الشيخ سعيد ميراني عام 1925.

ب- ثورة جبل عرارات عام 1930.

ج- ثورة درسيم من عام 1936-1938.

واجهت تركيا الكمالية هذه الثورات بقمع ساحق، وسار حكام تركيا بعد ذلك على نهج أتاتورك في تعامله مع الكرد، وفي عام 1971 قضى التدخل العسكري التركي على المجموعات الثقافية والسياسية التي أخذت تتكاثر في الأقاليم الكردية

2-2 : انطلاقة حزب العمال الكردستاني وتصدرة العمل المسلح والسياسي:

أعلن عن إنشاء حزب العمال الكردستاني عام 1978 واختير عبد الله أوجلان رئيسا له ويعرف عن الحزب توجهه الماركسي - اللينيني ومن أهدافه الجوهرية إنشاء دولة كردستان الكبرى المستقلة، تحول الحزب بسرعة من مجموعة قليلة من الطلاب الماركسيين غير المؤثرين في الساحة السياسية الكردية إلى أهم تنظيم سياسي يقود عملاً مسلحاً يحظى بتعاطف الكثير من كرد تركيا وخصوصا العمال والمثقفين والفلاحين (عيسى، 2002، ص45).

منذ عام 1984 بدأ الحزب نشاطه العكسري داخل كردستان، وقد أعانت تضاريس المنطقة الوعرة متمردي الحزب في حربهم ضد الجيش التركي، واتخذوا من كردستان العراق منطقة تحمي قواعدهم الخلفية، كما أقاموا تحالفا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة مسعود البارزاني.

أعلنت الحكومية التركية عن تطبيق قانون الطوارئ في الأقاليم الكردية سنة 1979 وقررت التدخل العسكري المباشر في المنطقة في عام 1980.

تجاوز عدد عناصر جيش حزب العمال في التسعينيات 10 آلاف مقاتل، ورغم التوجه اليساري للحزب فإنه لم يحصل على تمويل من المنظومة الاشتراكية بل اعتمد في تمويل عملياته وإعداد مقاتليه على مصادره الخاصة، وتتهمه الأوساط التركية بأن تمويله مشبوه وغير شرعي.

في عقد الثمانينات وتسعينيات القرن الماضي وهو أكثر فترات الصراع بين الأكراد والجيش التركي دموية، قام الجيش التركي بتعقب المسلحين واتهم بتدمير آلاف القرى الكردية وتهجير العديد من الأسر إلى داخل تركيا، ودلت بعض الإحصاءات إلى أن مجموع من قتلهم المسلحون الكرد يبلغ 40 ألف شخص، ولم تقتصر عمليات مسلحي حزب العمال العسكرية على الجيش التركي بل شملت المدنيين من الأتراك والكرد وخصوصاً المتعاونين مع الحكومة التركية، كما شملت بعض السائحين الأجانب، ووجهوا بعض ضرباتهم للمصالح التركية في البلدان الغربية.

2-3 : توقف العمل الكردى المسلح:

تم اعتقال زعيم حزب العمال عبد الله أوجلان بنيروبي عاصمة كينيا عام 1999 بعد 15 سنة من العمل العسكري المسلح، وحكم عليه بالإعدام من نفس السنة، وقد خفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد بجزيرة صغيرة في بحر مرمرة (الداقوقي،2003، ص 462)، ومنذ اعتقال ومحاكمة عبدالله أوجلان أخذت القضية الكردية بما فيها العمل العسكري منعطفاً جديداً وإن لم يستمر، كان من أبرز معالمه :

أ- الإعلان الكردي عن وقف إطلاق النار من جانب واحد عام 1999، وهو الإعلان الذي لم يصمد بعد ذلك.

ب- حل حزب العمال الكردستاني وإنشاء حزب مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني عام 2003، تفاديا لإدراجه على قوائم الجماعات الإرهابية، ليغير اسمه مرة ثانية ويصبح المؤتمر الشعبي الكردستاني.

كان عثمان أوجلان الأخ الأصغر لعبد الله أوجلان قائداً للحزب، ثم انشق عنه مشكلا حزب الوطنيين الديمقراطيين الكرد ذا التوجه القومي والمتبني النهج السلمي لحل القضية.

منذ عام 2004 عاد الوضع العسكري في منطقة كردستان تركيا للتأزم بعد خمسة أعوام من الهدوء، فاستأنف المسلحون الكرد الهجوم على الجيش التركي، وظهر تنظيم عسكري جديد أطلق عليه اسم صقور الحرية بكردستان، تصفه تركيا بكونه استمراراً لحزب العمال الكردستاني.

2-4 :االتدخل التركي بشمال العراق:

ا- اهتمت تركيا بالوضع الكردي في كردستان العراق، لاسيما منذ العام 1991، وكان مبعثه الخوف من تحول هذا الإقليم إلى قاعدة لحزب العمال الكردستاني في الحرب التي يشنها على الحكومات التركية منذ عام 1984، هذا الخوف الذي انجلى بشكل واضح في صيف عام 1991 وأخذ ينعكس فيما بعد بشكل عمليات عسكرية تركية ضد قواعد هذا الحزب في كردستان العراق.

ب- ازدياد المخاوف التركية منذ إيجاد المنطقة العازلة في شمال العراق عام 1992 والتي حظرت على الطيران العراقي، رغم تأكيد الولايات المتحدة الجازم لتركيا بأن المنطقة الآمنة لن تكون بمثابة الخطوة الأولى لقيام دولة كردية، ولم يبدد ذلك من مخاوفها، لا سيما عند القوميين الأتراك الذي سرعان ما استعادوا الذكريات القديمة حول المخططات الغربية في العامين 1919 – 1920 لإقامة دولة كردية، وكان من نتيجة ذلك بلورة مواقف تركية حيال أكراد العراق، حيث حددت تركيا لنفسها اعتباراً من العام 1994 مواجهة الواقع الكردي، لتكون بذلك كابحاً وعائقاً يحول دون أي مسعى إلى الاستقلال السياسي (صالح، 1995، ص157).

ج – تصاعد عمليات حزب العمال الكردستاني العسكرية أدت إلى إعادة المسألة الكردية إلى واجهة الصراع مع الحكومة التركية بعد سنوات طويلة من النسيان، ومع مطلع التسعينات من القرن الماضي وسعت الحكومة التركية من إجراءاتها العسكرية لتشمل المنطقة الكردية في شمال العراق، في إطار سعي تركيا لاستغلال الواقع الذي كان يعيشه العراق تحت ضغط الحصار الدولي الذي نجم عن غزوه الكويت عام 1990 واستغلال الفراغ الأمني والسياسي الذي كانت تعانيه المناطق الشمالية، بهدف القضاء على قواعد حزب العمال المتمركزة هناك، لذلك شن الجيش التركي عشرات الحملات العسكرية داخل الأراضي العراقية.

د-سعت تركيا من عام 1992 إلى أسلوب التنسيق والاجتماع الدوري مع دول الجوار مثل سوريا وإيران وكذلك مع الولايات المتحدة وبريطانيا لتنسيق السياسات وتوحيد المواقف باتجاه ضبط الموقف في كردستان العراق، ومنع انفلات الأوضاع الأمنية على النحو الذي يزعزع الاستقرار السياسي في تلك الدول، ومن أجل تقوية مواقفها الأمنية والسياسية، سعت تركيا كذلك إلى تعزيز تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما حصل في الاتفاق الأمني الذي وقعته تركيا مع إسرائيل عام 1996 والذي تم تجديده عام 1998م. (محمد ، 2000، ص159)

هـ- الاتفاق التركي –الإسرائيلي كان أحد أهدافه هو استثمار الخبرة الإسرائيلية في مواجهة حرب العصابات التي كانت تقودها إسرائيل مع حزب الله في جنوب لبنان، والاستفادة منها من أجل محاصرة حزب العمال الكردستاني وضرب قواعده العسكرية في جنوب شرق الأناضول وفي سوريا وفي شمال العراق، ولقد زودت إسرائيل تركيا بأحدث التقنيات في ميدان التجسس، كما قام الخبراء الإسرائيليون

بنصب أجهزة متطورة للمراقبة على الحدود العراقية التركية بما فيها محطات للتصنت (محمد،2007، ص184).

و- الحشود العسكرية التركية في 15 تشرين الأول عام 2007 على الحدود الشمالية للعراق، وتلويح المؤسسة العسكرية التركية بتجاوز الحدود لاعتقال كوادر حزب العمال الكردستاني الذي يتحصن على الحدود الجبلية الوعرة الواقعة بين البلدين جاءت هذه الحشود لتجعل المشهد قابلاً للانفجار في أي لحظة، وأن الطموحات القومية لأكراد العراق جعلت الحسابات السياسية التركية محكومة بما يجري في شمال العراق، وبما يعيد العامل الكردي إلى صدارة المخاطر التي تهدد تركيا في العقد الحالي، وبتاريخ 20 تشرين الأول 2007 بدأت القوات التركية بمهاجمة مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وأوقعت عدداً من الخسائر في صفوف الطرفين، وبتاريخ 5 كانون الثاني من عام 2008 قامت تركيا بشن غارات جوية على معاقل الحزب، بقصد تدمير أوكاره ومعاقله (الاستراتيجية، 2007، ص24)، وبتاريخ 21 شباط 2008 اجتازت قوات تركية الحدود العراقية بعملية عسكرية مسندة بسلاح الجو، والطائرات العمودية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني وبضوء أخضر من الولايات المتحدة انسحبت القوات التركية بتاريخ 29 شباط 2008 بعد عمليات استمرت لثمانية أيام (تقارير، مجموعه : 2008، الجزيرة والعربية ووكالات الأنباء).

الاستنتاجات:

1. يعتبر إقليم الأكراد في العراق نواة للدولة كاملة السيادة التي تتميز بلغتها الواحدة وتشابه عادات وتقاليد السكان حيث يتميز الأكراد بمحافظتهم على لغتهم وفي الوقت ذاته إجادة لغة الدولة التي يعيشون فيها وعليه فإن أكراد العراق وسوريا يجيدون إضافة إلى لغتهم الأم اللغة العربية والذين يعيشون في تركيا وإيران يجيدون إضافة إلى اللغة الكردية اللغة التركية والفارسية.
2. معاناة المنطقة الكردية من القوى الإقليمية الفاعلة وبقائها ضمن النطاق الهامشي جعلت الشعب الكردي يعاني من تهميش جغرافي ناتج عن بعد المناطق الكردية عن المراكز في الدول التي تتواجد فيها، وتهميش تنموي وكذلك إجراءات طمس الهوية الكردية لغة وثقافة وكذلك عدم الاعتراف بالقومية الكردية من بعض الدول وهذا كله أوجد طموح الأكراد ومطالبتهم بقيام دولة كردية.
3. تعتبر منطقة كردستان مهمة من الناحية الجغرافية والاقتصادية فهي تشكل أحد طرق المرور المهمة بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وأن وجود عنصري النفط والمياه يعني التوازن بين مصادر المياه ومصادر النفط مما يجعلها مجال جذب وتنافس إقليمي ودولي، إضافة إلى أن أهمية المنطقة الكردية وتوسطها بين قوى فاعلة شكل لعنة تاريخية وأوجدت عدم رغبة الدول الكبرى بقيام دولة كردية وهذا يعتبر عائقا أمام الطموحات الكردية.

4. إن قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق سوف يؤدي إلى إثارة حوالي 15 مليون كردي في تركيا مما يرشح الأمور للتطور نحو الأسوأ، فاحتمال التحرك السكاني باتجاه الدولة الكردية حال قيامها في العراق هو أمر وارد، وبالتالي سيخلق الوضع بؤر توتر إضافية تؤثر على القرار السياسي التركي العام.
5. تعيش تركيا مخاوف عديدة في ظل الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بحقوق الإنسان والديمقراطية وحق تقرير المصير فضلا عن ذلك، فإن ظهور هذه المطالب قد يضع تركيا في مأزق مع الاتحاد الأوروبي الذي تسعى للانضمام إليه، وبذلت العديد من الجهود لتلبية المطالب الأوروبية في هذا الشأن، لا سيما فيما يتعلق ببعض الإصلاحات السياسية التي ترتبط بوضع الجيش ومدى تدخله بالسياسة والملف الكردي وكيفية تعامل الدولة التركية معه.
6. ليس من مصلحة تركيا قيام دولة كردية في شمال العراق وخاصة عند الحديث عن ضم مدينة كركوك إلى الأكراد، حيث أن التركمان الموالون لها يتواجدون في هذه المدينة، وبالتالي ليس من مصلحتهم أن يفقدوا ثروة نفطية هائلة لصالح الأكراد، فضلاً عن أن انتقال هذه المدينة لسيطرة الأكراد يعني فقدان منفذ مهم يتم من خلاله تصدير النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي الأمر الذي يعني إمكانية خسارة تركيا لميزات اقتصادية مهمة.

التوصيات:

1. على تركيا والدول التي يتواجد بها الأكراد استشراف مشكلة الأكراد في المنطقة، بنظرة موضوعية ومتفحصة تأخذ بعين الاعتبار رصد مجمل المتغيرات والعوامل التي أثرت سلباً أو إيجاباً على تطورات المشكلة الكردية، سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية فكلاهما أسهما معاً وبدرجات متباينة في تصعيد المشكلة الكردية في تركيا وفي المنطقة بشكل عام. وعلى الدولة التركية ان تدرك ان المشكلة ما دامت قائمة فلا بد من التدخلات الاجنبية بالشأن التركى
2. على تركيا الاعتراف بالحقوق الثقافية والتعليمية والسياسية للأكراد على قدم المساواة بالأكثرية في المناطق التي يتواجد فيها الأكراد، وإشراكهم في المناصب والوظائف المركزية بما يتناسب ونسبتهم العددية في المناطق التركية. وخلق نوع من الثقة بين مكونات الشعب التركي وبخاصة ما بين الأكراد والحكومة التركية عن طريق التفاهم والاحترام المتبادل، واعطاء الاكراد نظام الحكم الذاتي. على الاقل اسوة باكراد العراق .

الخاتمة

تشكل الأقلية الكردية امتدادات أثنية وعرقية بحكم تواجدها في المنطقة الحدودية الممتدة بين كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، وما تمثله من عامل إقليمي يساهم في توتر العلاقات وإثارة النزاعات بين هذه الدول بحكم هذا الامتداد فيما لو استغلت من قبل أطراف خارجية، فأي اضطراب تخلقه هذه الأقلية

في أي من هذه الدول لابد وأن يلقي بتأثيراته السلبية على وضع الأكراد في الدول الأخرى حيث يشكل الأكراد وحدة قومية خاصة نشأت وتفاعلت بتأثير صراعهم مع أنظمة الحكم في الدول التي يتواجدون فيها.ورغم أن القضية الكردية بدأت في العشرينات من القرن الماضي إلا أن واقعها اليوم يمثل ترجمة لمصالح الدول المؤثرة في القرار العالمي في المنطقة، وهي المصالح التي قد تختلف في التفاصيل والسياسات ولكنها تتفق على النتيجة التي مفادها أن إقامة دولة كردية مستقلة أمر غير ممكن وأن المناسب هو حكم ذاتي يكون مقبولا من الدول التي يتواجد فيها الأكراد. لقد برزت القضية الكردية على الساحة الدولية كأحد القضايا الكبرى التي تشغل بال الرأي العام العالمي، والتي تهدد الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، واعتماد الأحزاب الكردية على القوى الخارجية والعمليات الارهابية للضغط على الحكومات التركية أدى ذلك إلى نوع من عدم الثقة واشتعال الحروب بين أبناء الشعب الواحد ولا زالت العدوات حتى هذه اللحظة.

إن الدين الإسلامي هو رمز التآخي التركي– الكردي وهو الطريق الصحيح لتحقيق أماني الشعبين في التقدم والازدهار وأنه من خلال علاقة إيجابية قائمة على أساس من الحرية والمساواة والديمقراطية يمكن النظام التركي من كسب الشعب الكردي، فالأكراد وكردستان يتحكمون في منطقة مهمة لتركيا والدول المجاورة لها، لذلك من الضروري العمل على إرساء العلاقات التركية– الكردية على أسس صلبة ومتينة وتحصينها ضد المؤامرات والمخططات الاستعمارية

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– الداقوقي، إبراهيم .(2003)، أكراد تركيا، دار المدى للنشر.

– سليمان، أحمد السعيد.(1972)، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، دار المعارف، القاهرة.

– برلاديان، ارشاك.(2004)، الأكراد في القرن السابع إلى القرن العاشر الميلادي وفق المصادر العربية، نقله إلى العربية مجموعة من المترجمين، دار التكوين للنشر والتوزيع، دمشق.

– بولاديان، أرشاك.(2013)، مسألة أصل الأكراد، دراسات استراتيجية ، دار الفارابى، دمشق.

– عيسى، حامد محمود.(2002)،المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة.

– حامد،محمود.(2002)، القضية الكردية في تركيا،القاهرة.

– سلطان، زبير.(1995)، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، دار الكشاف للنشر، بغداد.

– بدر الدين.(1986)، صلاح،الأكراد شعبا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية، بيروت .

– العقيد، مصطفى الدباغ.(2000)، الصراعات الدولية الراهنة، المؤسسة العربية للنشر، عمان.

– روس، فيليب.(1993)، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، القاهرة.

– إحسان، محمد.(2000)، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة، لندن.

– الدرة، محمود.(1966)، القضية الكردية، منشورات دار الطليعة، بيروت.

– أبو العينين، محمد محمود.(2008)، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ليبيا.

– عاشور، محمد مهدى.(2002)، التعددية الاثنية،إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية،عمان.

– غليون، برهان.(1979)،المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة للنشر والطباعة،بيروت

- القرم، جورج. (سبتمبر،1978)، إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة دراسات عربية، العدد 11، بيروت.

– صالح، عبد الله.(تموز،1995)، أبعاد الحملة التركية على الأكراد، السياسة الدولية، العدد 121.

– نور الدين، محمد.(تموز،2007)، تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169.

– المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.(2007)، المسألة الكردية الواقع وسيناريوهات المستقبل، العدد 6.

– طالحاني، هالة.(2007)، مشكلة الأكراد بين تركيا والعراق، مجلة الدفاع المصرية، العدد 257، ديسمبر.

– الرميحي، محمد.(1995)، الدرس العربي الباهض الثمن، مجلة العربي، العدد 438،الكويت.

– التقرير السنوي الأول.(1992)، هموم الأقليات، المشرف: سعد الدين إبراهيم، إصدارات ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.

– هاليداي، فريد وآخرون.(2006)،الاثنية والدولة (الأكراد في العراق وإيران وتركيا)، تحرير فالح عبد الجبار وهشام داود،ترجمة عبد الالة النعيمي، بغداد :معهد الدراسات الاستراتيجية.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Jürgen, Heinz axt , Milososki, Antonio.(2006), Shwars, Oliver, Conflict literature review, Institute of Political Science, Duisburg, February, 23.
- Geiser, Christian,(1998), Les approaches theories sur les conflitsethniques et les réfugiés, Retrieved from: www. Paix Balkans. Org/ contribution/ Geiser- parant- Bosnie, 1998.
- Smith, Anthony.(1995), National identity, London, Penguin Books.

ثالثا - مواقع الأنترنت:

- شبكة المعلومات العالمية الانترنت" الأكراد" – www.voltairenet.org/article144965
- الصالح، ريناد،عدد الأكراد في العالم، 21 ابريل "2016 .www.mawdoo3.com